

أمير منطقة عسير يزور طفل دار الحضانة الاجتماعية بالمستشفى



زار صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير طفل دار الحضانة الاجتماعية «نواف» الذي يرقد على السرير الأبيض بمستشفى عسير المركزي.

وقال سموه: أتيت إلى هنا للاطمئنان على ابني نواف كي أتأكد مما حدث فعلياً، ولا زالت التحقيقات جارية إلى الآن ونحن في انتظار تقرير الطب الشرعي وبعد ذلك ستظهر الحقيقة بإذن الله، وأؤكد هنا أننا سنقف بكل حزم ضد أي اعتداء على أي مواطن وأن المسؤول في هذه الواقعة سينال العقاب، لا سيما أن نوافاً من ذوي الظروف الخاصة الذين أوجب الله علينا مسؤولية كبيرة نحوهم والدولة تبذل كل جهد في رعايتهم والعناية بهم.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله إلى المستشفى مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور إبراهيم بن سليمان الحفظي والمشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور هادي اليامي.

رئيس الهيئة يطلع على خطط وزارة الصحة ومشاريعها

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان على ضرورة تقديم الخدمات الصحية بالشكل المرضي الذي يستوفي المعايير وحقوق المرضى وذلك استجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين. جاء ذلك خلال استقبال معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه في مقر الوزارة؛ رئيس وأعضاء مجلس الهيئة، حيث استمع معاليه لملاحظاتهم ومقترحاتهم التي تركزت حول الخدمات الصحية في مناطق المملكة ومباشرة الحالات الإسعافية وعملية نقل المرضى وتحويلهم، وغيرها.

من جهته؛ أكد الدكتور الربيعه أن الوزارة تحرص دائماً على بذل الجهود كافة والعمل على أداء رسالة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني يحفظهم الله في تقديم الخدمات وتلمس احتياجات المواطنين والمقيمين الصحية على ثرى هذا الوطن الغالي، وقال: لعلنا بتطبيق استراتيجية الوزارة للسنوات العشر القادمة والمشروع الوطني للرعاية المتكاملة والشاملة؛ نحقق بإذن الله ولو جزءاً يسيراً من تطلعات خادم الحرمين الشريفين الذي يوجه دائماً بالاهتمام بصحة المواطن.

د. العيبان: المرأة السعودية تسهم في صناعة الأنظمة



لأن عقوبة حبس الحرية هي عقوبة متعدية، ويمكن أن تؤثر على الأسرة ومن يرتبط بالسجين، والأخذ بنظام العقوبات البديلة هو أحد الأمور الحضارية لنظرة المسؤولين في المملكة لهذا النظام.

وأضاف أن جهوداً كبيرة تبذل لتطبيق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء من خلال تدريب القضاة، مشيراً إلى أنه تم في العام ٢٠١١ تدريب نحو ٢٥٪ من القضاة، وفي ٢٠١٢ تم تدريب ٢٥٪ منهم، وكان المستهدف في العام الماضي تدريب ٩٠٪ منهم.

وعن تعزيز مبدأ علانية الجلسات والمحاکمات، بين د. العيبان أن هيئة حقوق الإنسان أنشأت إدارة مستقلة ونذبت أعضاء من مجلس حقوق الإنسان ومسؤولين في الهيئة من المختصين في متابعة القضاء لمراقبة الحالات والمحاکمة وعلانياتها، مشيراً إلى أن عدد الجلسات التي حضرها مندوبو حقوق الإنسان يتجاوز ٢٥٠ جلسة، رصدت الهيئة خلالها عدداً من الجوانب الإيجابية وكذلك بعض الجوانب السلبية.

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، «أن المرأة السعودية حققت في الآونة الأخيرة إنجازات متقدمة في عدد من المجالات، أبرزها مساهمة المرأة في القرار الوطني على مستوى صناعة الأنظمة من خلال توليها عضوية مجلس الشورى، كما يحق لها الانتخاب والترشح في انتخابات المجالس البلدية».

وأضاف: ومن هذه الإنجازات ارتفاع عدد العاملات في القطاع الحكومي خلال العام الماضي إلى ٨٪، وتجاوز عدد العاملات في الوظائف التعليمية ٢٢٨ ألف عاملة، بينما بلغ عدد الذكور في آخر إحصاء ٢٢٤ ألف عاملة، وهذا يدل أن عدد الإناث في القطاع التعليمي أكثر من الذكور.

وأكد معاليه خلال محاضرة ألقاها في مقر وزارة الخارجية في الرياض أن عدد المحاضرات في الجامعات بلغ ١٣ ألف محاضرة، بينما وصل عدد الملتحقات الإناث في التعليم العام ٤٧٣ ألف طالبة، في مقابل ٤٢٩ ألف من الذكور في العام ٢٠١١، بعد أن كان عدد الملتحقات بالتعليم في العام ١٣٦٤هـ أربع نساء فقط. وبلغ عدد الخريجات من الإناث من مؤسسات التعليم المختلفة نحو ٦٠ ألفاً، في مقابل ٥٦ ألفاً للذكور.

مشيراً إلى أن نسبة الطالبات المبتعثات أعلى من الطلاب الذكور، إذ ارتفعت نسبة تعداد المبتعثات إلى الخارج من إجمالي المبتعثين عن العام ٢٠٠٧، لتصل في العام ٢٠١١ إلى ٣٩٠٪، بينما وصلت إلى ٣٠٪ فقط للطلاب.

وأوضح رئيس الهيئة أن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء نتج عنه عدد من الأنظمة، من أبرزها نظام الجزاءات الجزائية المعدل، ونظام المرافعات الشرعية المعدل، ونظام المحاماة والمحامين، مشيراً إلى أنه تجري حالياً دراسة نظام العقوبات البديلة.

وقال د. العيبان: إن العقوبات البديلة إحدى بدائل السجن